وموضع ثالث نحو الملكات والقوى والتأثيرات ، وذلك انه لما كانت موجودة بأجمعها في موضوعات ، وكانت تلك الموضوعات : منها ما وجودها فيها اولاً ، ومنها ما وجودها فيها ثانيًا ، فمتى لم يحصر في الحدّ الموضوع الذي فيه وجود الملكة او القوة او التأثيرات اولاً فلم يحدّ . وكذلك متى لم يضعه في موضوعه . مثال ذلك ان الفهم يوجد في الجزء الفكري اولاً ، وفي النفس ثانيًا من اجل وجوده في الجزء الفكري ، وفي الانسان من اجل وجوده في النفس . واما الذين[12] يحصرون في حدّ الشيء غير الموضوع له ، بمنزلة من يحدّ النوم بأنه ضعف الحسّ ، والشك مساواة المقاييس المتقابلة ، والصحة اعتدال الحار والبارد ، والوجع تفرّق الاجزاء المتحدة ؛ وذلك انه ليس النوم ضعف الحسّ وانما هو عن ضعف الحسّ ، وكذلك الصحة ليست في الاعتدال وانما هي عن الاعتدال ، والوجع ليس هو تفرق الاتصال وانما هو عن تفرّق الاتصال . وبالجملة الذي يحدّ بهذا الوجه يعرض له ان يجعل المفعول في الفاعل او الفاعل في المفعول ، وذلك انه اما بسبب النوم يضعف او بسبب الضعف ينام . وبالجملة انما تحدّ هذه بالموضوعات والافعال ، وهي في ذلك على ثلاثة اقسام : اما امور طبيعية ، واما فضائل نفسانية ، واما امور صناعية .

فالامور الطبيعية الافعال فمنها[13] معروفة والخفيات هي الموضوعات . مثال ذلك النوم ، فان فعله ظاهر وهو تعطل الحواس ، وموضوعه مشكوك فيه مما يحتاج الى برهان ، فيرى[14] ارسطو مثلاً انه القلب ، ويرى جالينوس انه الدماغ .

واما في الصنائع فالموضوعات معروفة لنا وهي النفس ، والمطلوبات هو الكمال والافعال .

واما في الفضائل فالمطلوبات[15] فيها الامران جميعًا ، اعني معرفة الافعال ومعرفة الموضوعات . ومثال ذلك الشجاعة فانه ليس معروفًا في ايّ جزء من اجزاء النفس هي ، ولا ما هو فعلها المسمى فضيلة ، وبالواجب صار ذلك فيها لأنها ليست موجودة من قبل الطبيعة على الكمال ، ولا من قبل الارادة على الكمال ، لاكن كأنها مختلطة من الامرين .

وموضع رابع وهو ان بعض الاشياء وبخاصة الفضائل يحتاج ان يوفّى في حدودها الكم والكيف ومتى واين ، والعلل الفاعلة الغائية او الحافظة ، فمتى اسقط في حدود امثال

هذه الاشياء فصل من هذه الفصول فلم يحدّ . مثال ذلك ان حدّ الشجاعة هو ان يقدم على مخوّف ما لا على اي مخوّف اتفق ، وبمقدار ما لا بأيّ مقدار اتفق ، وفي وقت ما لا في ايّ وقت اتفق . والسبب في تقدير هذه الفصول هي الغاية التي من اجلها يكون الاقدام ، وعلى هذا يوجد الامر في العدل والكرامة وسائر الفضائل . وقد يحتاج ان توفّى امثال هذه الاشياء في الامور الطبيعية . مثال ذلك انه يكتفى في حدّ الليل ان يقال انه ظل الارض حتى يقال ظل جميعها لا بعضها من اجل سترها الشمس لا من اجل شيء آخر ؛ وكذلك ليس يكفي[16] في حدّ المطر انه ماء نازل حتى يقال كيف نزل ، ومن اين ينزل[17] ، وما السبب في نزوله وبأي مقدار يكون عنه ، ومتى ينزل .

فهذه المواضع هي نحو الاصناف الثلاثة من الكيفيات ، اعني صنف القنيات وصنف القوى ، اعني ما يقال بقوة طبيعية ولا قوة طبيعية ، وصنف التأثيرات ، أعني الانفعال او الانفعالات . واما مقولة «اين» و«متى» فليس لها مواضع خاصة . واما مقولة «ان يفعل» و«ان ينفعل» فيكتفى فيها بهذه المواضع التي نحو الكيفية .

— ١٠ —

في مواضع حدود الاعدام

فمنها الاّ[1] نأخذ في حدّ الملكة العدم . مثل ان يأخذ انسان في حدّ البصر انه ضد العمى ، وذلك ان هذا يحدّ المتقدم بالمتأخر . ومع هذا ايضًا يستعمل المحدود نفسه في الحدود ، وذلك انه لما كان العمى عدم البصر فكأنه قال البصر هو ضد عدم البصر .

وموضع ثانٍ ان كان حدّ العدم فلم يأت في حدّه بالملكة التي هي ضد العدم فلم يحدّ . مثال ذلك ان كان حدّ الجهل بأنه عدم ، ولم يقل عدم ايّ شيء هو .

وموضع ثالث ان كان حدّ العدم فأتى[2] في حدّه بالملكة المضادة له ولم يأت بالموضوع الخاص بالعدم . مثل ان يحدّ العمى بأنه عدم البصر ، ولم يقل في العين . فان عدم البصر